# دور الشعب في السيادة الشعبيّة الدينيّة

فيديو

# دور الشعب في السيادة الشعبيّة الدينيّة

|  |
| --- |
| **المساهمة في إقامة الحكومة** |

وفقًا لنظريّة السيادة الشعبيّة الدينيّة، فإنّ دور الجماهير الشعبيّة يكمن في المساهمة في إقامة الحكومة، وتعزيزها في استحكام النظام. ولا يخفى أنّه في حالة رفض الناس للحكومة الإسلاميّة على صعيد الواقع، فإنّها تفقد وجودها الخارجيّ، وإن كانت تحتفظ بمشروعيّتها، يقول الإمام الخمينيّ (قدّس سرّه) في هذا الصدد: **«المجلس الذي يُشَكَّل من دون علم الشعب ودون أن يحظى برضاه، مجلس غير قانونيّ».**

**.....................................**

# دور الشعب في السيادة الشعبيّة الدينيّة

|  |
| --- |
| **الرقابة** |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| 1 | 2 | 3 | 4 |

..............

تُعدُّ الرقابة من الأدوار السياسيّة الأساسيّة الموكلة للشعب، وفق نظريّة السيادة الشعبيّة الدينيّة، كما تُشكّل عاملاً رئيسيّاً ضامنًا لتطبيق الأحكام الإسلاميّة. وتُمارَس وفق عدة صور:

.................................................

**الرقابة المباشرة على الحاكم**

يتحقّق هذا النوع من الرقابة المباشرة من خلال مساءلة الشعب لحاكم المسلمين -بصورة مباشرة-، ومطالبته بتقديم إجابات مقنعة لما يقوم به. وإذا ما تصرّف خلاف واجباته الإسلاميّة، سوف يُعزل عن منصبه بصورة تلقائيّة،

يقول الإمام الخمينيّ (قدّس سرّه) في هذا المجال: **"مسؤوليّتي أنا في رقبتكم، وأنتم في رقبتي، فإذا ما انحرفت قدمي فأنتم مسؤولون عن مساءلتي... لا بدّ لكم من التصدّي لذلك، وأن تصرخوا: لماذا تفعل ذلك؟".**

**................................................**

**الرقابة المباشرة على بقيّة أجهزة الحكومة**

هذا النوع من المراقبة يتحقّق من خلال مراقبة الشعب لخطط مجلس الشورى والمسؤولين في الحكومة وقراراتهم، والاعتراض على ما لا يناسبه، وفي ذلك قال الإمام الخمينيّ (قدّس سرّه): **«لو لم يتحقّق شيء في الجمهوريّة الإسلاميّة سوى هذا التواجد الجماهيريّ، ومن مختلف الفئات في الساحة، ومراقبة الجميع لسياسات الحكومة وتصرّفات المسؤولين، فإنّ هذا بذاته يعتبر معجزة، لا أتصوّر أنّها تحقّقت في أيّ مكان آخر».**

**.............................................**

**الرقابة غير المباشرة**

وهي الرقابة التي تتعلّق بالحالات التي يمكن القيام بها عن طريق القنوات القضائيّة والحكوميّة. وتتمّ هذه الرقابة من خلال تردّد أفراد من الشعب إلى الدوائر الحكوميّة، وملاحظة ما يجري فيها، وتقديم الشكاوى وفق الأصول القانونيّة. فبوجود أيّ خلل أو أيّ تصرّف مشبوه، يكون المواطن مسؤولاً عن إيصاله إلى الجهات المعنيّة لتتمّ معالجته، وفق الأصول المرعيّة الإجراء بعد التحقّق من صحّته،يقول الإمام الخمينيّ (قدّس سرّه): **«على الجميع في مختلف أنحاء البلاد مراقبة الأمور... إنّ أشخاصاً كثيرين يتردّدون على الدوائر الحكوميّة، ينبغي لهم أن يراقبوا عمل هذه الدوائر... فإذا ما أخطأ المسؤولون وتعمّدوا المخالفة والخيانة، عليهم إطلاع الجهاز القضائيّ كي تتمّ ملاحقتهم».**

# ما هي الجمهوريّة الإسلاميّة؟ وما علاقتها بالسيادة الشعبيّة الدينيّة؟

**فيديو**

# ما هي الجمهوريّة الإسلاميّة؟ وما علاقتها بالسيادة الشعبيّة الدينيّة؟

إنّ فكرة الجمهوريّة الإسلاميّة تبلورت على أساس مبدأ المواءمةبين الحكومة الدينيّة والمشاركة الشعبيّة، يقول الإمام الخمينيّ (قدّس سرّه): **"شكل نظامنا هو جمهوريّة إسلاميّة؛ الجمهوريّة تعني اعتماد آراء الأكثريّة، والإسلاميّة بمعنى استناده إلى قوانين الإسلام**".

# الفرق بين السيادة الشعبيّة الدينيّة والنظام الديمقراطيّ الغربيّ

|  |
| --- |
| **عمل فردي** |

**بطاقة نشاط في الوسط**

# الفرق بين السيادة الشعبيّة الدينيّة والنظام الديمقراطيّ الغربيّ

**فيديو**

# الفرق بين السيادة الشعبيّة الدينيّة والنظام الديمقراطيّ الغربيّ

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| أ | ب | ج | د | هـ | و |

1. **العلاقة مع الدين**

يقول الإمام الخامنئي (دام ظلّه): **"إنّ مفهوم السيادة الشعبيّة الذي نتحدّث عنه نبع من الدين، الإسلام هو من أرشدنا إلى هذا الطريق"**، فالسيادة الشعبيّة الدينيّة لا تتأتّى أبدًا من خلال التعارض مع الدين وقيمه وأصوله، بل تتّجه إرادة الشعب ناحية تحقيق المباني والأهداف العُليا للدين وتحكيمها، على عكس الديمقراطيّة الغربيّة، التي تهدف إلى إلغائها أو تضعيفها، ساعيةً بذلك إلى إطفاء نور الإسلام.

1. **تلبية احتياجات الشعب ببعديها المادي والمعنوي**

السيادة الشعبيّة لا تتجلّى في النظام فقط، من خلال حضور الجماهير المليونيّة عند صناديق الاقتراع، بل يمكن مشاهدتها أيضًا في العمل الدؤوب للنظام على خدمة الشعب، بينما نرى الحكومة في النظام الغربيّ الديمقراطيّ تتّجه نحو تحقيق أهدافها وأهداف شعبها الماديّة والتقنيّة، متجاهلة الحاجات المعنويّة.

1. **تربية الإنسان**

في السيادة الشعبيّة الدينيّة، يحظى الناس بشأن أعلى ومنزلة أرقى من تلك التي يحظَون بها في الديمقراطيّة الغربيّة؛ إذ يتمّ الاهتمام بقضية تربية الإنسان، والعناية بآراء الشعوب المثقّفة والواعيّة وأفكارها، يقول الإمام الخامنئي (دام ظلّه): "فليكن التعامل مع مختلف مسائل قطاع التربية والتعليم، بحيث تكون القضيّة الأهمّ بالنسبة لمدير أيّ قسم أو دائرة في هذا الجهاز العظيم الواسع قضيّة التربية والتعليم، أن تكون قضيّة تربية الإنسان، وتربية الطاقات الثوريّة"، ويشير (دام ظلّه) إلى أنّ الغرب يتداولون السلطة دون الالتفات إلى قضية تربية الإنسان، فيقول: "... فهي منافسة بين المجموعات، حيث لا دور للناس في هذا الشأن على الإطلاق".

1. **دور المال والإعلام**

إنّ نظام السيادة الشعبيّة الدينيّة ليس نظاماً تحكم فيه الأموال لتوجيه آراء الناس في الاتّجاه الدينيّ الذي تريده، فالناس أسياد قراراتهم. أمّا الديمقراطيّات المعاصرة، فهي ساحة منافسة بين المجموعات الاقتصاديّة صاحبة النفوذ، التي تدفع الأموال الطائلة لتستفيد من سلطة الإعلام، لتُمَكِّنها من الإمساك بقدرة الناس الانتخابيّة وإدارة آرائهم. ويؤكّد الإمام الخامنئيّ (دام ظلّه) على نقطة الضعف هذه بقوله: "**تقوم الديمقراطيّات المعاصرة في العالم على أساس الإعلام الكاذب والخادع الذي يسحر الأعين والقلوب، الديمقراطيّة أسيرة في قبضة المال**".

1. **دور الأحزاب**

في الديمقراطيّات الغربيّة، إرادة الناس السياسيّة هي ترجمة لإرادة الأحزاب. وبالتالي، فإنّ حضور الناس في الساحة السياسيّة يكون بواسطة هذه الأحزاب. إلّا أنّ دور الأحزاب يظهر أضعف في الحكومة الشعبيّة الدينيّة، حيث يكون للشعب حضور مباشر في الساحة السياسيّة دون واسطة الأحزاب، يقول الإمام الخامنئيّ (دام ظلّه) في هذا الخصوص: "الديمقراطيّة الحقيقيّة عبارة عن الحكومة الشعبيّة الدينيّة. الناس هنا يشاهدون، ويعرفون، ويشخّصون، ويميلون، ثمّ ينتخبون... أي إنّ الناس هم الموجودون، ودور الأحزاب يكون ضعيفاً في هذا المجال".

# إشكالات وردود

|  |
| --- |
| **عمل مجموعات** |

**بطاقة نشاط**

# إشكالات وردود

|  |  |
| --- | --- |
| الإشكال الأول | الرد |

حدّد الدين الإسلاميّ للوليّ الفقيه شرائط -لا علاقة لرضا الشعب بها-، إن تحقّقت كانت ولايته شرعيّة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، اشترط هذا الدين رضا الشعب في إضفاء المشروعيّة على الحكومة، وأعطاه الحقّ في عزل الحاكم والحكومة؛ أي إنّ الدين لم يشترط رضا الشعب تارةً (نظريّة ولاية الفقيه)، واشترطه تارةً أخرى (السيادة الشعبيّة الدينيّة)، فهل في ذلك من تعارض؟ ومع وجود التعارض، ما السبيل إلى حلّه؟

......................

ينبغي التمييز بين المشروعيّة الدينيّة، وبين الممارسة العمليّة لولاية الفقيه.

عندما تتحققّ المواصفات في شخص الفقيه يثبت له الشأنيّة ليكون وليًّا، لكن الممارسة العمليّة والفعليّة للولاية مشروطة برضا الشعب، فلا يوجد تعارض في هذا المقام.

# إشكالات وردود

|  |  |
| --- | --- |
| الإشكال الثاني | الرد |

إذا ما أصبحت الأكثريّة في يوم ما غير مسلمة، أو أنّها مسلمة، ولكن تصوّت برفض الجمهوريّة الإسلاميّة، ولا ترغب باستمرار هذا النظام. في هذه الحالة، هل يسقط حقّ الشعب في إسقاط الحكومة؟ بعبارة أخرى: في هذه الحالة، كيف يمكن تحديد موقعيّة موافقة الشعب في نظريّة السيادة الشعبيّة الدينيّة؟

.......................

إذا ما فقدت الحكومة الإسلاميّة مقبوليّتها لدى الشعب، وصوّت الأكثريّة على إسقاطها، فتكون الحكومة الإسلاميّة بذلك ساقطة عمليًا لا شرعيًا. ويتوجّب على الأقليّة أن تترك الساحة للأكثريّة، وتباشر بعمل ثقافيّ طويل الأمد، كي تجد نفسها ثانية في مجتمع الأكثريّة، يقول الإمام (قدّس سرّه) في هذا المجال: **"عليكم أن تهتمّوا بالقضايا التي تتّصل بمهام عملكم، وبالنهج الذي يطمح إليه شعبنا... حتّى وإن كنتم تعتقدون بأنّ الطريق الذي اختاره الشعب لا يخدمه، وفي غير صلاحه... الشعب صوّت لذلك، ولا بدّ من اتّباع ما صوّت له الشعب".**

# إشكالات وردود

|  |  |
| --- | --- |
| الإشكال الثالث | الرد |

هل يتمّ التعامل مع الأقلّيّات الدينيّة والطائفيّة بشكل متكافئ في ضوء السيادة الشعبيّة الدينيّة، وفي ظلّ الحكومة الإسلاميّة والرؤية السياسيّة ونظريّة الحكم عند الإمام الخمينيّ (قدّس سرّه)؟

وإذا كانت الإجابة نعم، هل هذا التكافؤ والمساواة يشمل كافّة الأبعاد والمجالات الاجتماعيّة، أم يقتصر على جوانب معيّنة؟ وهل تتمتع الأقلّيّات بحرّيّة متكافئة في المجالات الخاصّة والعامّة والحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والعباديّة والاقتصاديّة والثقافيّة، أمّ أنّ التكافؤ والمساواة متباينة بالنسبة للمسلمين وغير المسلمين؟

**...........................**

إنّ الأقلّيّات تتمتّع في ظلّ نظام الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، بحقوق متساوية واحترام كامل، شأنهم شأن المواطنين الآخرين، كما أنّ أبعاد حرّيّة الأقلّيّات ومجالاتها واسعة ومتعدّدة في الرؤية السياسيّة للإمام الخمينيّ (قدّس سرّه)، وتشمل مجالات عديدة، منها: حرّيّة ممارسة الشعائر والطقوس الدينيّة، حرّيّة العقيدة والفكر، حرّيّة الرأي والتعبير، الحرّيّة السياسيّة (حقّ التصويت وحقّ الترشيح للمناصب السياسيّة والعامّة)، الحرّيّات الشخصيّة...، وقد جاء في المادّة العشرين من دستور الجمهوريّة الإسلاميّة:

(حماية القانون تشمل جميع أفراد الشعب، نساءً ورجالاً، بصورة متساوية. وهم يتمتّعون بكافّة الحقوق الإنسانيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، ضمن الموازين الإسلاميّة).

# مسك الختام

لقد أعطانا الله الحقّ في تحديد مصيرنا واختيار أولياء أمورنا في هذه الحياة الدنيا، إلّا أنّه أوضح أنّنا مسؤولون عن تبعات هذا الاختيار؛ فلنكن ممّن نختار قيادتنا بوعي وبصيرة، ولا نكون كالذين استبدلوا الإمام عليّ (عليه السلام) بمعاوية.